تشويه "الديمقراطية": الانتخابات المحلية في الجولان السوري المحتل

برونا غ كارفيل

تعتزم سلطة الاحتلال الاسرائيليّ تنظيم انتخابات للسلطات المحليّة في القرى السوريّة في الجولان المحتلّ، في أكتوبر 2018. تشكّل الانتخابات، في كلّ مكان وفي سياق طبيعيّ، مناسبة للاحتفاء.. إلا أن الوضع في الجولان مختلف بسبب احتلاله المتواصل منذ أكثر من خمسين عاماً. ويبدو أن معظم المواطنين السوريين لن يشاركوا في هذه الانتخابات لأنهم يعتبرونها بمثابة دليل على سعي سلطة الاحتلال الإسرائيليّ لاستغلال واقع الحرب في سورية لتكريس سيطرتها عبر سياسة الضمّ غير المشروع، الأمر الذي يخالف مبادئ القانون الدولي. إضافةً إلى ذلك، يعترض سكّان الجولان السوريون على الطبيعة غير الديمقراطية للانتخابات؛ إذ أنّ حقّ الترشُّح في هذه الانتخابات سيقتصر على أقليّة من السكان السوريين في الجولان ممن قبلوا المواطنة الإسرائيليّة (الأغلبية الساحقة يحملون إقامة دائمة أو مؤقتة)، مما سيُفْقِد هذه الانتخابات مشروعيّتها لأنّها تحرم الأشخاص من حقّ الترشّح، وبالتالي تنتهك حقّهم الاساسيّ في اختيار ممثّليهم بحريّة. مع ذلك، هنالك، أيضاً، بعض الذين يرحّبون بالانتخابات بعد سنوات من الحكم العسكريّ الإسرائيليّ، إذ جرت العادة على التعيين المباشر للمسؤولين المحليين (رؤساء المجالس المحليّة) من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيليّ.

1. خلفيّة عامّة:

انتهجت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، خلال الحرب العربيّة-الإسرائيليّة عام 1967 وبعدها، سياسةً ممنهجةً لطرد سكّان الجولان المدنيين، إذ قامت بتهجير حوالي 130.000 شخص، أي ما يعادل 95٪ من السكان الأصليّين بشكل قسريّ، ومن ثم دمرت 340 قرية ومزرعة.[1] وقد تمّ إنشاء أول مستوطنة في الجولان بعد شهر من الاحتلال، حيث يعيش اليوم حوالي 27.000 مستوطن إسرائيليّ في 34 مستوطنة غير شرعية،[2] ويسيطرون على 95% من مجمل أراضي الجولان، وعدد مقارب لسكان القرى السوريّة الخمس المتبقّية في الجولان، يزيد قليلاً عن 26.000،[3] لا يسيطرون على أكثر من 5٪ من الأرض.[4]

أنشأ القادة العسكريون الإسرائيليّون المجالس المحليّة في منتصف السبعينيّات، ودرجت العادة على تعيين أشخاص مقرّبين من سلطة الاحتلال كرؤساء لهذه المجالس. في 14 كانون الأول/ديسمبر 1981، قامت سلطة الاحتلال بضمّ الجولان، وأقرّ الكنيست الإسرائيلي "قانون الجولان" الذي يقضي بتطبيق التشريعات الإسرائيليّة على الجولان. قوبل هذا الإجراء برفض معظم السكّان السوريّين والمجتمع الدوليّ،[5] الذي اعتبر هذا القانون انتهاكًا واضحًا للمادة 2(4) من ميثاق الأمم المتّحدة ومبدأ القانون الدوليّ العرفيّ الذي يحظر الاستيلاء على أراضي الغير بالقوّة وضمّها.[6] وفور البدء بفرض تشريعات المحتلّ على الجولان، انتقلت صلاحيّة تعيين رؤساء المجالس المحليّة في قرى الجولان الخمس إلى وزير الداخليّة الإسرائيليّ. في العام الماضي، أعلن وزير الداخليّة الإسرائيلي؛ أرييه درعي، عن عزمه تنظيم انتخابات محليّة للمرّة الأولى في قرى الجولان، وذلك بالتزامن مع الانتخابات المحليّة العامّة التي ستجري في إسرائيل في أكتوبر 2018.[7]

2. محاولة لإضفاء الشرعيّة على الاحتلال

يرى معظم سكّان الجولان السوريّين أن هذا الإجراء هو بمثابة حيلة لتسهيل عمليّة "أسرلة" الجولان.[8] إذ تستغلّ سلطة الاحتلال حالة الصراع في سوريا وتقاعس المجتمع الدوليّ عن وضع حدّ له، لزيادة التوسّع الاستيطانيّ في الجولان ومواصلة استغلال موارده الطبيعيّة، وذلك بالتزامن مع مطالبة المجتمع الدوليّ الاعترافَ بالسّيادة الإسرائيليّة عليه، بدعوى أنّ سوريا لم تعد دولة موّحدة. وفي العام 2015، أعلن وزير التعليم، نفتالي بينيت، أنّه يجب على إسرائيل زيادة عدد المستوطنين في الجولان بمقدار 100.000 مستوطن.[9] وأعقب هذا الإعلان مصادقة حكومة الاحتلال، في عام 2016، على بناء 1600 وحدة استيطانيّة جديدة في الجولان.[10]

في عام 2017، طلب رئيس الوزراء الاسرائيليّ بنيامين نتنياهو من الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب أن "يعترف بالسّيادة الإسرائيليّة على مرتفعات الجولان" بحجّة أن سوريا لم تعد دولة شرعيّة يمكن إعادة الجولان إليها.. وكانت إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما والاتحاد الأوروبيّ قد رفضا طلباً مماثلاً.[11] وفي شباط/فبراير 2018، أبلغ رئيس الوزراء نتنياهو الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريس أن "مرتفعات الجولان ستبقى في أيدي إسرائيل إلى الأبد.[12] في أعقاب موافقة الرئيس الأمريكيّ ترامب على نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس، دعت الحكومة الإسرائيليّة، مع العديد من السياسيين من أحزاب المعارضة، إلى

---

[1] Pages 8, 15-18; 'Forgotten Occupation – Life in the Syrian Golan after 50 Years of Israeli Occupation', Al-Marsad Arab Human Rights Centre in the Golan Heights.http://golan-marsad.org/wp-content/uploads/Al-Marsad-Forgotten-Occupation.pdf

[2] Id

[3] Page 15; 'Forgotten Occupation – Life in the Syrian Golan after 50 Years of Israeli Occupation', Al-Marsad Arab Human Rights Centre in the Golan Heights.http://golan-marsad.org/wp-content/uploads/Al-Marsad-Forgotten-Occupation.pdf

[4] http://golan-marsad.org/publication-of-a-new-map-of-syrian-villages-and-farms-destroyed-by-israel/

[5] http://unscr.com/en/resolutions/doc/497

[6] The customary status of this principle was recently confirmed by the international court of justice in its Advisory Opinion on the legal consequences of the construction of a wall in occupied Palestinian territory; International Court of Justice, Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, ICJ (2004), para. 87

[7] https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-in-first-since-1967-israeli-druze-to-hold-democratic-elections-1.5492306

[8] Interview with Thaer Abu-Saleh (29 March 2018).

[9] https://www.nytimes.com/2015/10/03/world/middleeast/syria-civil-war-israel-golan-heights.html. This was followed by a similar announcement by Transportation and Intelligence Minister Yisrael Katz in April 2017: https://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/227936.

[10] https://undocs.org/A/72/539

[11] https://www.reuters.com/article/us-usa-trump-israel-golan/netanyahu-asks-trump-to-recognize-israeli-sovereignty-over-golan-heights-idUSKBN15U2XX

[12] https://www.haaretz.com/israel-news/netanyahu-tells-un-chief-golan-will-remain-israel-s-forever-1.5825066

"اعتراف الولايات المتّحدة بالسيادة الإسرائيليّة على الجولان"، على الرغم من عدم استجابة السفير الأمريكيّ لنداءاتهم.[13]

تاريخياً، لاقت جهود إسرائيل، لإضفاء الشرعيّة على الاحتلال، معارضة قويّة من قبل سكّان الجولان السوريّين، حيث استوحى الكثير من الناس هذا الموقف من الدور البارز لقرى الجولان إبّان الثورة السوريّة على الاحتلال الفرنسيّ عام 1925. بعد ضمّ الجولان عام 1981، حاولت الحكومة الإسرائيليّة فرض الجنسيّة الإسرائيليّة على من تبقّى من السكان السوريّين، كجزء من جهودها الرامية الى إضفاء الشرعيّة على ضمّ الجولان. رفض السوريون قبول الجنسيّة الإسرائيليّة، على الرغم من الضغوط المباشرة والتهديدات بالعنف والقمع،[14] وتمّ إحراق بطاقات الهويّة الإسرائيليّة التي وزعتها قوّات الاحتلال على السكّان بالقوّة، في ساحات القرى، كتعبير عن رفضهم لقانون الضمّ ولمحاولات فرض الجنسيّة الاسرائيليّة عليهم.[15] بلغت الاحتجاجات ذروتها في عام 1982، عندما أعلن السكّان السوريون إضراباً دام ستة أشهر احتجاجاً على سياسات إسرائيل لضمّ الجولان وفرض الجنسيّة الإسرائيليّة عليهم.[16]

أولئك الذين اختاروا قبول الجنسيّة الإسرائيليّة في ذلك الوقت "قاطعهم المجتمع المحليّ وحرّم التعاطي معهم"،[17] ما أدّى إلى انقسام داخل المجتمع. ويلاحظ خلال السنوات الأخيرة أن هنالك استعداد، في أوساط بعض الشباب، لقبول الجنسيّة الاسرائيليّة نظراً للمزايا المترتبة على ذلك، كما يتصورون!، (والمتمثّلة بتسهيل السفر إلى خارج البلاد، نيل منح تعليميّة، الحماية من مخاطر إلغاء الإقامة الدائمة وسواها..).

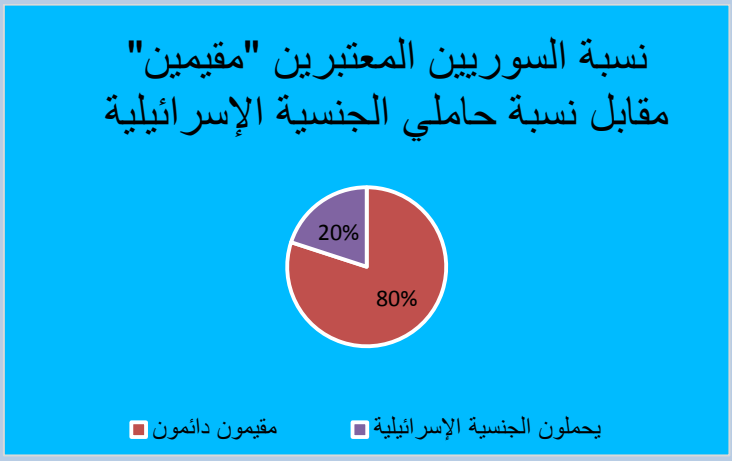

تبذل سلطات الاحتلال جهودا كبيرة للنيل من الهويّة السوريّة والعربيّة لسكّان القرى المتبقيّة في الجولان مستهدفة الشباب بشكل خاصّ. فعلى سبيل المثال، يؤكّد المنهج الدراسيّ الذي تفرضه إسرائيل في المدارس على الهويّة المذهبيّة "الدرزيّة" للطلّاب، بينما يتجاهل الهويّة السوريّة أو العربيّة، وتُقدَّم أمثلة حول تعرُّض الدروز للاضطهاد تاريخيّاً من قبل العرب الآخرين، بشكل موجَّه ومُبالَغ فيه. ولا تتضمّن دروس التاريخ أيّة إشارة إلى أنّ الجولان منطقة سوريّة احتلتها إسرائيل عام 1967، بينما تحتوي كتب الجغرافيا على خرائط تظهر أن "الجولان جزء من إسرائيل".

تتمثّل الاستراتيجيّة الأحدث لسلطة الاحتلال في بذل جهود حثيثة ترمي إلى السيطرة على الحيّز الثقافيّ العامّ في القرى السوريّة. فقد أقامت السلطات الإسرائيليّة، قبل حوالي عامين، مركزًا ثقافيًا يديره فنّانون ونشطاء محليّون، نفّذوا من خلاله العديد من المشاريع الفنيّة والثقافيّة. وبدلاً من التركيز على جودة المحتوى، يتمّ استخدام هذه المشاريع، إعلاميّاً، من أجل الترويج لتدفق الاستثمار الذي تبذله السلطات الإسرائيليّة في القرى السوريّة ولإظهار اندماج السكّان المحليّين في المجتمع الإسرائيليّ؛ وهنالك إصرار من قبل السلطات المحليّة على تأسيس حركات "شبيبيّة اسرائيليّة"، في أوساط الشباب السوريّين، تهدف إلى إعادة تشكيل الهويّة السياسيّة-الطائفية والتمهيد لدمج الجيل الشابّ، مستقبلاً، في الخدمة المدنيّة والعسكريّة، أسوة بـ"الدروز" في اسرائيل. في المقابل، ليس بمقدور مجموعات المجتمع المدنيّ والمبادرات الشعبيّة، التي كانت تنشط سابقاً في الحقل الثقافيّ، التنافس مع مبادرات سلطة الاحتلال بسبب قلّة الموارد، مما أدى إلى تهميشها. على هذا النحو، نجحت سلطة الاحتلال في الاستحواذ على معظم جوانب الحقل الثقافيّ، باستخدام مختلف الوسائل، للتأثير على الهويّة والرأي السياسيَّين.

3. الطبيعة غير الديمقراطية للانتخابات المحليّة

ستكون الانتخابات المحليّة، المزمع تنظيمها في قرى الجولان المحتل، الأولى من نوعها منذ بدء الاحتلال، وستمثّل ضرباً من الديمقراطية الوهميّة. فالانتخابات ستُنَظَّم حسب القوانين الاسرائيليّة التي تشترط حيازة

---

[13] https://www.timesofisrael.com/us-envoy-scolds-israeli-mks-for-demanding-us-recognition-of-golan-report/

[14] R. Scott Kennedy. *The Druze of the Golan: A case of non-violent resistance*, 13 J. Palestine Stud. 48 (1984).

[15] http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/06/03/AR2007060300475.html

[16] Id.

[17] Interview with Thaer Abu-Saleh (29 March 2018).

المرشحين للجنسيّة الاسرائيليّة، وهذا الشرط لا ينطبق على الغالبيّة العظمى (أكثر من 80٪)[18] من سكّان الجولان السوريّين ممّن يرفضون قبول الجنسيّة الإسرائيليّة، ويحملون إقامة دائمة (مماثلة للفلسطينيين في القدس الشرقيّة) مع فارق وحيد يتمثّل بتصنيف جنسيّتهم، من قبل إسرائيل، على أنها "غير معرّفة". يُذكَر أنّ 6.5٪ فقط من السكّان السوريّين كانوا قد تقدّموا، من تلقاء أنفسهم، بطلبات للحصول عليها منذ بداية الاحتلال.[19] هذا الوضع يعني أنّه في الوقت الذي يمكنهم فيه انتخاب المسؤولين المحليّين، فإنّهم لا يستطيعون أن يكونوا مرشحين. وهكذا، فإنّ مجموعة المرشّحين المحتملين للانتخابات المحليّة ستقتصرعلى مجموعة صغيرة من الأشخاص الذين يحملون الجنسيّة الإسرائيليّة، ويدعمون سياسات المحتلّ.

هنالك العديد من البلدان التي يقطنها مقيمون دائمون، لكنّهم غالباً ما يكونون مهاجرين. ومع العلم أن الوضع في الجولان مختلف بحكم واقع الاحتلال، فإن وضع المقيم الدائم والجنسيّة "غير المعرّفة" تتيح لإسرائيل معاملة السكّان الأصليّين كأجانب في بلادهم. على سبيل المثال، يمكن إلغاء الإقامة الدائمة للأشخاص الذين يقضون سنوات في الخارج أو يحصلون على إقامة دائمة أو جنسيّة بلد آخر. وعلى هذا الأساس، ألغت سلطة الاحتلال إقامة حوالي 100 سوري بعد السفر إلى الخارج والبقاء هناك لفترات متفاوتة، وهم ممنوعون من العودة إلى وطنهم للإقامة الدائمة فيه.[20] وتُعدّ إجراءات استعادة الإقامة الدائمة منهكة وتستغرق زمناً طويلاً، وغالباً ما يتمّ رفض طلبات الإقامة من قبل السلطات. إن الوضعيّة "القانونيّة" التي تعامل سكّان الجولان السوريّين الأصلانيّين كـ"مقيمين"، هو انتهاك صارخ لحقّهم في العيش في وطنهم، وفي حريّة الحركة والتنقّل خارجه وداخله، وهو حقّ متأصّل غير قابل للتصرّف به من قبل أيّة جهة كانت. في المقابل، تضمن السلطات الإسرائيليّة لليهوديّ حقّ العودة إلى إسرائيل والحصول على الجنسيّة بشكل تلقائيّ ووقت يشاء، بما في ذلك العودة والإقامة في الأراضي العربيّة المحتلّة (فلسطين والجولان).[21] أخيراً، لا مصداقية لهذه الانتخابات المحليّة المُزمع تنظيمها في قرى الجولان للمرّة الأولى منذ بدء الاحتلال، بحكم استنادها إلى قوانين غير شرعيّة ولافتقارها إلى أدنى معايير الديمقراطيّة التي تتطلّب تمكين الاشخاص من ممارسة حقّهم الاساسيّ في الترشّح والاقتراع.

4. عدم شرعيّة الانتخابات المحليّة

إجراء الانتخابات المحليّة في الجولان المحتلّ هو بمثابة انتهاك للقانون الدوليّ، فضلاً عن أنها غير ديمقراطيّة. فمن ناحية القانون الدوليّ، تنصّ المادّة 43 من اتفاقيّة لاهاي لعام 1907، المتعلّقة بقوانين وأعراف الحرب البريّة، على أنه "إذا انتقلت سلطة القوّة الشرعيّة بصورة فعليّة إلى يد قوّة الاحتلال، يتعيّن على هذه الأخيرة، قدر الإمكان، تحقيق الأمن والنظام العامّ وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد، إلا في حالات الضرورة القصوى التي تحول دون ذلك". تبنّى مجلس الامن الدولي في 17 كانون الأول/ديسمبر 1981 القرار رقم 497 الذي اعتبر بموجبه "قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها واداراتها في مرتفعات الجولان السوريّة المحتلّة ملغيّاً وباطلاً ومن دون فعاليّة على الصعيد الدوليّ".[22] وعليه، فمن غير المتنازع عليه أن ضمّ الجولان وفرض القانون الإسرائيليّ الذي يحكم الانتخابات المحليّة غير قانونيّ بموجب القانون الدوليّ والقانون الدوليّ الإنسانيّ.

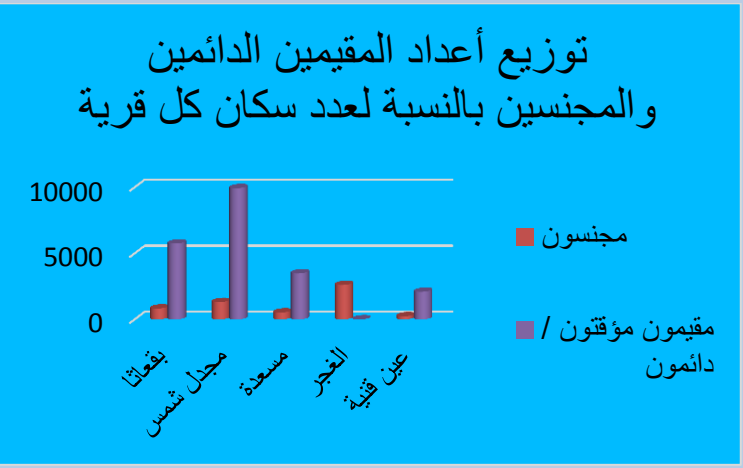

إن الطبيعة غير الديمقراطيّة للانتخابات تنتهك مبادئ القانون الدوليّ. تنصّ المادة 21 من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحقّ في المشاركة في حكومة بلده، مباشرة أو من خلال ممثلين يُختارون بحريّة. وتوضّح المادة 25 من العهد الدوليّ الخاصّ بالحقوق المدنيّة والسياسيّة أنه يحقّ لكل مواطن أن يصوّت وينتخب في انتخابات دوريّة حقيقيّة.

5. وجهات نظر مختلفة

الجيل الأقدم هم الذين يدينون الانتخابات بقوّة، وفي واقع الحال هم الأكثر وعياً لسياسة سلطة الاحتلال في إنكار الهويّة السوريّة للسكّان الأصليّين. يقول ثائر أبوصالح، مدير جمعيّة 'الجولان لتنمية القرى العربيّة"، إن إجراء الانتخابات المحليّة هو مجرد وسيلة أخرى تستخدمها إسرائيل من أجل "فرض سيادتها على المنطقة" و"إقناع جيل الشباب بأنّهم يجب أن يكونوا جزءًا من المجتمع الإسرائيليّ".[23] كما أن القادة الدينيّين وشيوخ القرى يدعون الناس إلى رفض الانتخابات، وقد أعلن الزعماء الدينيّون في قرية بقعاثا أن أي شخص يشارك في الانتخابات سيُعتبر مقاطَعاً.

موقف الشباب أقلّ وضوحاً، حيث يقول بعض الشباب أنهم سيعلنون موقفهم بشكل علنيّ في الأسابيع المقبلة. في هذه المرحلة، يبدو أن معظم الشباب ليسوا مهتمين بالانتخابات، وبالرغم من أنّه ليس لديهم نفس الصلة

---

[18] http://golan-marsad.org/majority-of-syrians-continue-to-refuse-israeli-citizenship/

[19] Ghajar village alone represents 47% of the overall number of Syrians who hold Israeli citizenship in the Golan. In 1981, its population was effectively forced to undergo mass naturalisation If Ghajar is excluded from the statistics the average number of people who hold Israeli citizenship is 12%.

[20] Based on Al-Marsad's records, Israel has revoked the residency rights of dozens of Syrians since its annexation of the Golan in 1981.

[21] http://golan-marsad.org/wp-content/uploads/Al-Marsad-List-of-Issues-UNHRC-submission-for-Israel-April-2018.pdf (pg 17).

[22] United Nations Security Council Resolution 497 (1981), S/Res/497 (17 December 1981).

[23] Interview with Thaer Abu-Saleh (29 March 2018).

مع سوريا؛ كآبائهم أوأجدادهم الذين ولِدوا قبل الاحتلال، إلّا أنّهم يرفضون تعريف أنفسهم كمواطنيين في دولة تضطهد أقليَّتها العربيّة الفلسطينيّة وتميّز ضدّهم وتحتلّ أراضٍ عربيّة.

يبدو أن الطبيعة غير الديمقراطيّة للانتخابات هي عامل مساهم في رفضها. نادين الصفدي من سكّان مجدل شمس قالت أن التصويت في الانتخابات لا قيمة له، لأن إسرائيل سوف تسمح فقط لمرشحها المفضّل بالارتقاء إلى موقع نافذ في المجتمع.[24] ويقول مزيد ابوصالح أنه لم يشارك في أية انتخابات من قبل وأن "كلّ السياسة هنا قبيحة وغير عادلة".[25]

أسباب اللامبالاة السياسيّة لدى كثيرين من الشباب السوريّين في الجولان واضحة للغاية، إذ أن السياسة الوحيدة التي يرونها هي نظام الأسد عبر خط وقف إطلاق النار أو نموذج الاستعمار الإسرائيليّ وصيغته "الديمقراطيّة" المشوهة. وفي ظلّ غياب تمثيل على المستوى الوطنيّ أو الدوليّ، لا يملك السوريون في الجولان أيّ صوت شرعيّ أو تمثيليّ للدفاع عن حقوقهم تحت الاحتلال. كما لم تحظَ قضيّتهم بحضور كافٍ على المستوى الدوليّ لمواجهة الخطاب المراوغ للدول التي تدّعي الحرص على حقوق الإنسان وسيادة القانون، في الوقت الذي تفشل فيه في إلزام إسرائيل الوفاء بالتزاماتها القانونيّة تجاه السكّان السوريّين في الجولان المحتلّ.

مع ذلك، هناك مجموعة قليلة من الشباب ممّن لديهم تفاؤل حذر بشأن الانتخابات ونتائجها وانعكاساتها على أوضاع السكّان. ويرى قيس عويدات، البالغ من العمر 23 عاماً، في الانتخابات أنها "خطوة إلى الأمام" لتمكين السكان المحليّين من إحداث تغيير في مجتمعاتهم، بدلاً من مواصلة الشكوى من أوضاعهم. ويقول قيس: ".. إنّ إسرائيل تلعب لعبة، لذلك دعونا نلعب معهم ونكون الفائزين".[26] وبينما يرغب بعض الشبّان السوريّين في الدخول في هذه "اللعبة" من أجل ممارسة حقوقهم الأساسيّة، يدرك الآخرون أن ممارستها قد تكون باهظة الثمن، وأنها ستُسهم في إضفاء الشرعيّة على احتلال إسرائيل غير المشروع للجولان، وإنكار الهويّة السوريّة لسكّانها السوريّين.

[24] Interview with Nadine Safedi (28 March 2018).
[25] Interview with Mazyad Abu-Saleh (12 March 2018).
[26] Interview with Kais Awidat (24 April 2018)